مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ : ١٩٧٦/٥/١٥

تحقيقات ودراسات

٥ سنوات مع ثورة التصحيح

١٥ مايو .. والديمقراطية

ليست الديمقراطية مجرد ضمانات للافراد ولا مجرد كفالة للحريات الفردية .. انما جوهرها أنها اسلوب للتنظيم السياسى يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه .. والحريات الفردية وضماناتها تمثل مناخا يكفل للتنظيم الديمقراطى فاعليته. فهى واحد من شروط البناء الديمقراطى وليست البناء ذاته . كما ان ضمانها معلق ومرتبط وجودا وعدما بقيام هذا البناء . وقد جرى التعبير عن الديمقراطية فى الفكر السياسى المصرى بصفة « المسالة الدستورية » . لامن حيث ان الدستور يتضمن نصوصا تضمن حريات الافراد ، لكن من حيث انه الوثيقة التى تقيد سلطة الحكم الفردى المطلق وتخضع اجهزة الدولة لسلطان الهيئات النيابية والمنتخبة وتؤمن الحريات الجماعية من جهة تكوين الجمعيات السياسية وحرية الاجتماع والنشر وغيرها مما يلزم لتحقيق التشكيل النيابى الامثل وضمان هيمنته الفعلية على الدولة.. والمهم فى هذا المقال تتبع الحركة الديمقراطية فى علاقتها بالحركة الوطنية فى التاريخ المصرى الحديث ، اى تتبع كفاح الشعب المصرى لبناء النظام الديمقراطى وتحقيقا للاستقلال الوطنى .. ومدى الارتباط والانفصام بين هذين المجالين من مجالات النضال الشعبى .

كان « مصر للمصريين » اول شعار صاغه المصريون عند بعثهم النورى الحديث . وبه خاضوا ثورتهم العرابية .. « ومصر للمصريين » يوحى للوهلة الاولى انه قاصر الدلالة على الحركة الوطنية ضد التبعية الاجنبية .. واذا صحت تلك الدلالة ، فالاصح انه كان يمثل اندماجا غير قابل للانفكاك بين مطلب الاستقلال الوطنى ومطلب البناء الديمقراطى . لما ظهر « مصر للمصريين » فى السبعينات من القرن التاسع عشر ، لم يكن للعثمانيين حامية عسكرية بمصر ، ولا كان الانجليز احتلوها بعد . انما كان الوجود الاجنبى بمصر وجودا «مدنيا» ان صح التعبير ، يتمثل فى الفئة الحاكمة التركية الشركسية الاصل ، وفى النفوذ الاوروبى الوافد ، والذى يتزايد من خلال علاقاته بتلك الفئة ومن خلال الازمة المالية ، والذى بلغ فيما بلغ الاشتراك فى الوزارة المصرية فى ١٨٧٩.

وكل ذلك يستند على نظام للحكم يتيح للخديو رئيس الدولة سلطانا فرديا مطلقا ، يشكل عمود الارتكاز الشرعى للدولة ومؤسساتها وسياساتها ، وخاصة السياسة الاقتصادية التى مكنت الاوروبيين فى مصر . والمصريون

محجوبون عن المراكز الرئيسية التى تملك اصدار القرار او التأثير فى اصداره • فجاء « مصر للمصريين » ليقاوم تلك التبعية « المدنية » وليعبر عن ان تمصير مصر هو عملية وطنية ديمقراطية واحدة • ان اجلاء النفوذ الاجنبى ليتحقق بمحض تغيير نظام الحكم الفردى الى نظام نيابى يحقق تمثيل المصريين فى اجهزة الدولة بواسطة نشاط الجمعيات السياسية والصحافة الحرة المستقلة ، ويكفل هيمنتهم على اداة الحكم وتوجيه سياستها • وبهذا التصور يلتئم سباق الثورة العرابية كحركة ديمقراطية وطنية • وبه يفهم برنامج الحزب الوطنى القديم الذى استهدف تكوين الجماعة المصرية الوطنية ومكافحة الحكم المطلق معا • ويعبر الشيخ محمد عبده فى ١٨٨١ عن هذا المعنى بقوله « لاوطن الا مع الحرية ، بل هما سيان •• » •

الاحتلال البريطانى

كان من الطبيعى أن يكون غزو الانجليز مصر دفاعا عن الحكم المطلق، وان يكون الاحتلال اجهاضا للتجربة الديمقراطية من حيث هو عدوان على الاستقلال الوطنى • على ان الهزيمة قطعت سياق حركة « مصر للمصريين »، فلما ظهرت برأسمها الجديدة مع بداية القرن العشرين ، وجدت احتلالا عسكريا وتمايزا بين سلطة الخديو وسلطة الانجليز • واوقعها هذا الازدواج مع ضعفها فى ان بدت الحركة الوطنية كتيار متميز عن تيار الحركة الديمقراطية • ولم يستطع تيار «اللواء» ثم الحزب الوطنى ان يكتشف الديمقراطية كأمر متضمن فى مطالبه الوطنية • ولم ينظر الى الخديو وحكمه المطلق بالنظرة ذاتها التى يرى بها الاحتلال ، ولكن هذا منع الانجليز من أن يحاولوا اصطناع الديمقراطية لصالحهم • • وفرض هذا على كثير من المصلحين كسعد زغلول ان يحققوا بعض الاصلاحات المناوئة لسلطة الجديو الغشوم ، وهم مستندون الى تأييد كرومر • ولم يكن لمثل هذا الوضع الشاذ أن يستمر • ومالبث نمو المقاومة المصرية ان قارب بين الانجليز والخديو بما عرف بسياسة الوفاق ، وسارع هذا من خطى التقارب بين الوجهين الوطنى والديمقراطى من المسألة المصرية • وعرفت مظاهرات الحزب الوطنى التى تطالب بالدستور وتحتج على تقييد حرية الصحافة فى ١٩٠٩ ، ١٩١٠ • ثم جاء تأييد كل من الحزب الوطنى وحزب الامة لسعد زغلول فى انتخابات الجمعية التشريعية فى ١٩١٣ بمثابة « الخطبة » لزواج حدث بعد خمس سنوات فى ١٩١٩ • وقد جاء اعلان الحماية البريطانية على مصر مع بداية الحرب العالمية فى ١٩١٤ وفرض الحكم العرفى العسكرى البريطانى جاء ذلك مساهمة فى البعث الجديد « مصر للمصريين » كشعار جامع يواجه وحده الحكم المطلق والاستعمار •

ثورة ١٩١٩

واجه المصريون بثورة ١٩١٩ اقوى دول الارض ، على حد تعبير سعد زغلول ، بريطانيا التى خرجت منتصرة من حرب عالمية ضروس • كان فعلهم ذلك اعظم ممارسة ديمقراطية عرفوها • وكان كفيلهم انهم قاموا على قلب رجل واحد ضد الاحتلال والحكم الفردى المطلق معا • وان استوت لهم تنظيماتهم بنشأة

الوفد . وأن استلهم الوفد الصيغة الجامعة « مصر للمصريين » فى الظروف الجديدة، بناء الوطن المستقل الديمقراطى وذلك فى حدود المفهوم السائد وقتها للاستقلال وللديمقراطية . وقد سار الوجهان معا ، فى حركة الوفد ، وفى تشدد الحزب الوطنى ، وفى تهاون الاحرار الدستوريين ، وفى مؤامرات الملك وفى مصادمات الانجليز ، على خلاف فى التفصيل ليس المجال مجاله .. وجاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من الاستقلال ، ودستور ١٩٢٣ كعملية سياسية متصلة فكانا خطة واحدة فيما استهدفه منهما الانجليز والاحرار والملك ، وواجهها الوفد بموقف مقاوم واحد ، ثم استطاع ان يكسب خيرهما لنفسه فى صراع امتد على السنين التالية .

فى ١٩٠٧ ظن الاحتلال انه قادر بمساندته تكوين حزب الامة ، ان يعمق الصدع بين وجهى الحركة المصرية ، فنشأ حزب الامة قبل غيره من الاحزاب. ولكن طبيعة الاحتلال أجبرته على ان يسلك مسلكا يهدم به هدفه ، اذ تحالف مع الخديو الحاكم المطلق ثم مارس الحكم المطلق بنفسه مع اعلان الحماية .

وفى ١٩٢٢ صور له غرور السلطة ، انه قادر بمساندته تكوين الاحرار الدستوريين ، ان يعيد الصدع من جديد فكان استيعاب الوفد لوجهى الحركة المصرية ، مما اسرع فى افشال الخطة،

ومالبث الاحرار الدستوريون ان ارتدوا عن دعوى الحرية والدستورية معا ، منذ ١٩٢٨ خاصة .

من ١٩٢٤ الى ١٩٥٢ تولى حكم مصر ٣٨ وزارة . فاذا استبعدت من هذا العدد التعديلات الوزارية الطارئة والمؤقتة « والروتينية » ، لصارت ١٢ نظاما وزاريا ، يمثل عشرة انتخابات برلمانية فضلا عن فترة اوقف فيها البرلمان واخرى تلت حريق القاهرة حتى قيام ثورة ١٩٥٢ . فى هذه المدة تولى الوفد الحكم ست مرات استقط فى أربعة منها بانقلاب دستورى بسبب موقفه فى المسألة الوطنية . [١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٥٢] ومن الوزارات غير الوفدية التى سقطت بعد مباحثات مع الانجليز ونتيجة عدم امكانها توقيع المعاهدة معهم ، وزارة ثروت ١٩٢٨ ، محمد محمود ١٩٢٩ ، صدقى ١٩٣٣ ، صدقى ، ١٩٤٦ . وكل ذلك يوضح مدى الارتباط بين المسألتين الوطنية والديمقراطية ، وصار على مستوى البداهة السياسية لدى المصريين ، ان من يضرب النظام الديمقراطى او ينحرف به أو ينتهكه انما يمهد للتهاون مع الانجليز . وان النضال الديمقراطى هو نضال وطنى باللزوم ، وضرب الديمقراطية خيانة وطنية .

والملاحظ أيضا فى تاريخ تلك الفترة ، ان دستور ١٩٢٣ فى اطار القوى السياسية التى أوجدته وعايشته لم يقم تنظيما ديمقراطيا أمثل . كان فيه من الفجوات ما فى استقلال مصر من فجوات (!) وعلى رأسها فى المجالين وجود جيش الاحتلال . وقد طلع الدستور ، وقانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ بقيد حرية النشر ، وقانون ١٠ لسنة ١٩١٤ يعاقب بالحبس من يتجمهرون خمسة اشخاص فاكثر [رغم ان ثورة ١٩١٩ كانت تجمهرا لثلاثة عشر مليونا هم سكان مصر] وقبيل اصدار الدستور صدر فى ١٩٢٣ قانون الاحكام العرفية وقانون تنفيذ حرية الاجتماع (!) ثم صدر الدستور بتحفظين يتعلقان بتقييد حريتى الصحافة والاجتماعات وفشل الوفديون فى تعديل

قانون الاجتماعات فى ١٩٢٤ و ١٩٢٨، ومنع محمد محمود قانون اشتغال الطلبة بالسياسة فى ١٩٢٩ ، واصدر صدقى قانونا يقيد النشر فى ١٩٣١ ، كما أصدر فى ١٩٤٦ ماسمى بقوانين مكافحة الشيوعية • ثم جاءت تجربة الحكم العرفى مع اعلان الحرب العالمية فى ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥ ، ثم مع حرب فلسطين فى ١٩٤٨ حتى ١٩٥٠ ثم مع حريق القاهرة من ١٩٥٢ •• الخ • ومورست مصادرة الصحف ومنع الاجتماعات والاعتقالات •

ان كانت تلك القيود قد عاقت الحركة الشعبية ، فهى لم تستطع أن تنفيها ومرجع ذلك أن الحريات الفردية وان كانت مناخا للممارسة الديمقراطية ، فليس عليها مدار تلك الممارسة ، انما مدارها على وجود الجمعيات السياسية على المستوى الجماهيرى ، وعلى التنظيم الديمقراطى للحكم • فبرغم تلك القيود لم يستطع الاحتلال ان يفرض معاهدة لم ترض عنها الاحزاب الجماهيرية الاساسية ، ولا استطاع الملك ان يهنأ بحلمه فى السلطان المطلق غير المنازع، ورغم ذلك استطاع الوفد أن يغنم ستة انتخابات من عشرة على مدى الاعوام الثلاثين • واكتسبت مواقع بالصراع والامر الواقع وتعدلت الموازين السياسية بالتدريج داخل السلطة نفسها ونما التكاتف والدعم المتبادل من الاحزاب والصحافة والبرلمان وبعض مواقف المحاكم •• . وهكذا حتى بلغت الحركة السياسية الجيش نفسه ، وقامت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ •

جاءت ثورة « ٢٣ يوليه » بانعطافة حادة فى صدد هذا الموضوع وهى صلة الديمقراطية بالمسألة الوطنية • لم تمض بها الشهور كثيرا ، حتى خلعت الملك والغت الملكية واقامت الجمهورية وحددت الملكية الزراعية وصادرت املاك اسرة محمد على وانهت الوقف الاهلى والغت الالقاب واطاحت بشريحة اجتماعية كاملة كانت من اخطر معوقات التطور الديمقراطى • وفى الوقت ذاته ، وبالعملية السياسية ذاتها ، الغت الاحزاب ، حتى ماكان ينادى بما تنجز ، ومارست الرقابة الشديدة على الصحف ، حتى ماكان منها ينادى بما تنجز ، ومنعت التحرك الشعبى ، مظاهرات أو اجتماعات ومارست الاعتقال •• الخ •

وفى الوقت ذاته كافحت الاحتلال الانجليزى • وسارت على هذا الدرب الجديد لاتحيد • انتفض غالب التيارات السياسية ضدها ، باعتبار أن ضربها للحياة الديمقراطية [بمفهومها السائد] هو مسلك غير وطنى ، ونظر الى المفاوضات مع الانجليز والى اتفاقية ١٩٥٤ من هذا المنظور ، وباعتبار مسلكها تفريطا فى المجالين . بلغ الصراع قمته فى ١٩٥٤ وانتصر نظام ٢٣ يولية على جميع معارضيه • ولكنه لم يكسب التسليم بوجهته الجديدة ، وبقى الظن ان انتصار النظام هو تفريط فى المسألة الوطنية ، ولكن ٢٣ يولية انطلق بعد ذلك يحقق من الانتصارات الوطنية ما بلغ ذروته فى تأميم القناة وفشل عدوان ١٩٥٦ واتخاذ سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز والوحدة العربية •• مما بلغ بمصر الى قمة من قمم الشموخ الوطنى • وبما حدث فى ١٩٥٦ خاصة ، إستسلم الراى العام المصرى فى مجموعه بوجهة «٢٣ يولية» الوطنية غير الديمقراطية ، ورضى بالفصل بين المسألتين كطريق جديد مفض الى الهدف •• وغالى البعض فى هذا الشأن بمقولة ان النظام الديمقراطى [بمعناه السائد] ضار بالحركة الوطنية مفض الى

تفتيت الوحدة اللازمة لها ، فنظر الى الديمقراطية السياسية باعتبارها نزعة غير وطنية • ثم جاءت الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ ، واجراءات التحول الاجتماعى العميقة ونمو القطاع العام وهيمنته الاقتصادية وبناء الاقتصاد الوطنى المستقل كل ذلك اضاف رصيدا كبيرا الى النمط القائم• ويؤكد صوابه فى مجال المسالة الاجتماعية أيضا • وكان يمكن لانفصال سوريا فى ١٩٦١ ان يكشف عن الخلل الحادث ، لولا ان الحدث ضاع فى السباق الجارف• وانحصر جهد المجتهدين تقريبا فى المطالبة بالضمانات الفردية ضد الاجراءات الاستثنائية مع ترشيد الادارة وتكوين التنظيم السياسى للدولة دون ان يصل فى غالب الحالات الى مناقشة اسس البناء السياسى للدولة•

وقد تمثلت هذه الاسس ، حسبما يظهر من سياق التجربة التاريخية ، وحسبما بلورها دستور ١٩٦٤ ، فى ان الدولة صارت الجهاز السياسى الوحيد فى المجتمع ، وفى انتهاء الوطنية الحزبية تماما ، ولم يكن الاتحاد الاشتراكى يقوم بالوظيفة الاساسية للحزب وهى صنع القرار السياسى ، انما اقتصر دوره على كونه واجهة شعبية لجهاز الدولة ، فهو نظام لاحزبى [ليس نظام حزب واحد ولا تعدد احزاب] يقوم فيه جهاز الدولة بالوظيفتين السياسية والادارية معا • وفى دمج السلطات التشريعية والتنفيذية ، وتركز السلطة الشديد فى يد رئيس الدولة كسلطة فردية طليقة ، مع السيطرة على الصحافة وغيرها من ادوات النشر والاعلام •

وجاءت هزيمة يونية ١٩٦٧ لتمثل تاريخا لدى الراى العام المصرى نهاية الفصل بين المسألتين الوطنية والديمقراطية وليعودا لسابق عهدهما كيانا سياسيا واحدا • وطرحت البحث فى مدى كفاية البناء السياسى لضمان الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى واسترخت بالهزيمة قوى التماسك فى البناء السياسى ، وانفجر الوضع بعدها مرتين بما اصطلح على تسميته صراع مراكز القوى • فى نهاية ١٩٦٧ ، وفى مايو ١٩٧١ • فى المرة الاولى ارتفع شعار الديمقراطية وسيادة القانون، وأعلن بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ وجرت انتخابات جديدة للاتحاد الاشتراكى ومجلس الامة • وقد جاءت اضرابات الطلبة وحركة الشباب فى فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ايذانا بوجوب العودة الى طرح مسالة البناء الديمقراطى فى اطار القضية الوطنية• على ان تجربة التغيير من جانب الدولة لم تلبث ، ان خمدت

ثورة التصحيح

وانفجر الوضع من جديد فى مايو ١٩٧١ مما طرح من جديد مشاكل تنظيم الدولة والبناء الديمقراطى • وكان طرحها فى هذه المرة، من جانب أعرض الكتل التى تمثل الرأى العام المصرى ، اشد سفورا واكثر حرصا على اعادة النظر فى اسس بناء الدولة • ولكن صدر دستور ١٩٧١ ملتزما فى الجوهر باسس تكوين السلطة التى تبناها الدستور السابق ، من حيث اختصاصات رئيس الدولة وطريقة انتخابه ونمط توزيع السلطات ، ووظيفة الاتحاد الاشتراكى، فضلا عن امكان اتخاذ الاجراءات الاستثنائية محافظة على الوحدة الوطنية وسلامة الوطن [مادة ٧٤] ، الا انه تضمن ضمانات لسيادة القانون وكفالة

الحريات الفردية ضد الاعتقال
مع منع تجريد المواطنين من حقهم فى
الالتجاء الى القضاء • وامتنع الاعتقال
وممارسات السلطة التى كانت تتسم
بطابع الارهاب المادى للافراد •

وقد اعلنت ورقة تطوير الاتحاد
الاشتراكى فى اغسطس ١٩٧٤ من
اجراءين ، العضوية الاختيارية ، وتنوع
الاتجاهات السياسية فى الاتحاد بما
يسمى المنابر • وقد جرى تنفيذ الاجراء
الاول • وبدأ الاجراء الثانى طورتجربته
العملية اخيرا • وان البيانات الرسمية
المعلنة لتعد بأن المنابر طريق الى
التنظيمات السياسية ، ولهذه التجربة
علاقات متبادلة وتأثير متبادل معضمانات
الحريات الفردية والعامة ، ومع اسس
البناء السياسى وموازينه • ولا يزال
« مصر للمصريين » كما فهمه المصريون
الاباء ، جديرا بالاتباع •

بقلم :

طارق البشرى